E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2018/WG.7/Report
27 December 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا
مُقْتَرح مقدم إلى منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية
بيروت، 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019

موجز

تهدف هذه الورقة الى اقتراح إنشاء هيئة استشارية إقليمية، تتضمن عضويتها ممثلين عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وتقترح الإسكوا أن تُسمى هذه الهيئة "الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا" مع التركيز على قضايا العدالة الاجتماعية والمشاركة، وأن تقع ضمن اختصاص قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.

تتناول الورقة أهمية الشراكة المتعددة الأطراف ودور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما تشرح أهمية إنشاء هذه الآلية ودورها وأهدافها المرجوة، وسُبُل تطبيقها على المستويات الإقليمية والمؤسسية والعالمية. والخبراء الحاضرون مدعوّون لمناقشة هذا المُقترح وإسداء المشورة بشأنه تمهيداً لعرضه على الدول الأعضاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- توجيهات الأمم المتحدة بشأن شراكاتها وعملها مع المجتمع المدني.....	8-5	3
ثانياً- دور المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي	14-9	5
ثالثاً- الآلية الإقليمية للشراكات الإنمائيّة في منطقة الإسكوا	18-15	6
المرفق- قائمة مقترحة بأهم مراكز الفكر والصناديق والمنظمات غير الحكومية وشبكات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.....		11

مقدمـة

1- خلال الاجتماع الثالث عشر لآلية التنسيق الإقليمي في عام 2009، التزمت الإسكوا بإنشاء منصة للحوار بين مختلف الشركاء في التنمية في المنطقة العربية. والهدف من هذه المنصة، التي أُطلقت عليها تسمية "المجلس الاستشاري الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني (المجلس الاستشاري)"، إسداء المشورة الاستراتيجية حول المجالات ذات الأولوية في عمل الأمم المتحدة في المنطقة، وإثراء الأحداث الإنمائيّة الإقليميّة والعالميّة، بما في ذلك المناقشات التي تجريها الأمم المتحدة مع دولها الأعضاء. وعلى هذا النحو، يستطيع المجلس الاستشاري إطلاق عملية للمشاركة ترمي إلى ضمان تدفّق المعلومات والموارد بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الإقليمي في الاتجاهين وضمان التنسيق بينهما.

2- وعلى وجه التحديد، كُلّف المجلس الاستشاري الاضطلاع بالمهام التالية: (أ) إنشاء منتدى للمناقشة والحوار والتحليل والبحث بشأن الأولويّات الاستراتيجيّة والبرنامجيّة والتشغيليّة لعمل الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة؛ (ب) العمل كمركز فكر يُعنى بإبراز القضايا المستجدّة أو المزمنة على صعيد التنمية في المنطقة؛ (ج) إسداء المشورة للإسكوا بشأن النُهج البرنامجيّة أو الاستراتيجيّة، بناءً على طلبها؛ (د) إعداد إسهامات المجتمع المدني الإقليمي في الأحداث الإقليمية والعالمية التي تؤثر على اتجاهات السياسات في المنطقة[1].

3- وتهدف ورقة المعلومات الأساسيّة هذه إلى تفعيل المناقشات حول المجلس الاستشاري، وإلى اقتراح إنشاء هيئة مماثلة له تكون ولايتها ذات نطاق أوسع وتتضمن عضويتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وتقترح الورقة أن تُسمّى هذه الهيئة "الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا"، وأن تقع ضمن اختصاص قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، وذلك في إطار العمل المعياري للشعبة لعام 2018-2019 والأعوام المقبلة. ويستند الاقتراح إلى مذكرات معلومات أساسية متوفرة حول المجلس الاستشاري، وإلى مناقشات فريق العدالة الاجتماعيّة وأفكاره في هذا الشأن.

4- ويشير المقترح أيضاً إلى مبادرة نفّذتها عدة شبكات ومنظمات تابعة للمجتمع المدني، بدعمٍ من الإسكوا، وترمي إلى إنشاء منصة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تُعنى بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويوصي المقترح بالبناء على عمل هذه المنصة، وبالاستفادة من سلطتها في الدعوة لعقد الاجتماعات في تعزيز أوجه التآزر بين المبادرات المختلفة وتعظيم أثرها وتجنّب ازدواجيتها.

أولاً- توجيهات الأمم المتحدة بشأن شراكاتها وعملها مع المجتمع المدني

5- لطالما ثمّنت الأمم المتحدة مفهوم "الشراكة"، باعتبار أن الشراكات وسيلة لدفع عجلة البرامج الإنمائية العالمية ودعم الإجراءات التي تقودها الحكومات للوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية. وتنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجبها في عام 1945، على ما يلي: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يُجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكوميّة التي تُعنى بالمسائل

(1) الإسكوا، شعبة تخطيط البرامج والشراكات والتعاون الفني، قسم التعاون الفني، (التاريخ غير مذكور)؛ المجلس الاستشاري الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني إلى الإسكوا: مذكرة مفاهيمية.

الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يُجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يُجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن"[2].

6- وعلى مرّ العقود، ازداد الحديث عن الشراكات المتعددة الأطراف. وأدّى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000 إلى بروز مفهوم الشراكة، باعتبار أن الشراكات وسيلةٌ لتنفيذ هذه الأهداف. وسرعان ما وصل هذا المفهوم إلى العديد من مؤتمرات القمّة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومؤتمراتها، ووثائقها الختامية. وبعد ذلك، نُفِّذت عدة مبادرات خاصة، منها إنشاء شبكة الاتفاق العالمي وإصدار العديد من الوثائق التشريعية التي منحت الأمم المتحدة الولايات المتعلقة بشراكاتها مع أصحاب مصلحة متعددين. وفي عام 2006، أنشأت الأمم المتحدة مكتب الشراكات، الذي كان الهدف منه تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في إنشاء علاقات عمل مع شركاء الأمم المتحدة في العالم، وتقديم الدعم والمشورة في ما يتعلق ببناء الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق الأهداف الإنمائيّة.

7- وفي عام 2015، أصبح مفهوم الشراكة حجر زاويةٍ في الجهود الرامية إلى تحقيق الطموحات التي تتطلّع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيقها. وفي حين نالت الأهداف المتّصلة بالقضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وعدم إهمال أحد قسطاً كبيراً من الاهتمام، فقد قُصد من الهدف 17 تعزيز سُبُل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تفعيل الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتعزيز سُبُل تحرير إمكانيّات هذه الكيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، **تعتبر الغاية 16-17 أنّ الشراكات بين جهات معنية متعددة هي آليات لحشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد الماليّة وتبادلها**، وذلك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. **وتدعو الغاية 17-17 إلى تشجيع وتعزيز الشراكات العامّة والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعّالة.**

8- وفي إطار هذه العمليّة، لم يعمل المجتمع المدني الدولي والحكومات معاً على رسم ملامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، بل برزت منظماته بوصفها جهات فاعلة قوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعد المحلية وفي رصد التقدّم المحرز في هذا الصدد. وأكّد الموجز التجميعي للمساهمات الطوعيّة المقدمة من اللّجان الفنيّة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكوميّة الدولية أنّ التعاون وشمول الجميع من العناصر الحاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 24)، ولا سيما مشاركة المجتمع المدني والسلطات المحليّة والشعوب الأصليّة والمجتمعات المحليّة والأوساط الأكاديميّة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة (الفقرة 25)[3]. وعلى وجه التحديد، شدّد الموجز التجميعي على أهميّة التعاون المبكر والمستنير للحكومات على الصعيد الوطني، خلال مرحلتَي التخطيط والتنفيذ، "لضمان سماع أصوات أصحاب المصلحة بشكل ملائم في العمليات الحكوميّة الدوليّة، على سبيل المثال من خلال الحوارات بين الجهات المعنية المتعددة، أو جلسات الاستماع، أو من خلال جمع الإسهامات" (الفقرة 27). وتضمن الموجز التجميعي أيضاً توصية بوضع آليّات داخليّة وحوافز وممارسات وبتطوير المهارات اللازمة لتعزيز المشاركة والعمل المشترك والتعاون والتشاور مع المؤسسات الأخرى والمجتمع المدني.

---

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل العاشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة 71.
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-x/index.html.

(3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2017). موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنيّة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكوميّة الدوليّة (E/HLPF/2017/3).

ثانياً- دور المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي

9- على الصعيد المحلي، يبرز الدور الأساسي للمجتمع المدني جلياً في ترجمة الخطط العالميّة إلى أولويّات وطنيّة، وفي تعبئة المواطنين، والعمل في الوقت نفسه على ضمان أن تشكّل هذه الأولويّات جزءاً من واقع الشعوب. ورهناً بالوضع السياسي، تعمل منظمات المجتمع المدني كعناصر محفِّزة لوضع القضايا العالميّة المتعلّقة بحقوق الإنسان وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها في السياقات الوطنية. كما تساعد على إيصال أصوات المواطنين إلى الحوارات الوطنية، وعلى وضع الاستراتيجيات الوطنيّة. وحيثما تسود المشاركة الحقيقية، يتحرّر المجتمع المدني وتتعزّز قدرته على العمل مع الحكومات لتنفيذ سياساتها ورصد تنفيذها، ولتقديم الخدمات، وإنتاج الأبحاث والبيانات المحّددة السياق، ومساءلة الحكومات، والدعوة إلى الإصلاح.

10- وفي منطقة الإسكوا، تغيّرت أسس المشاركة المدنيّة وقوّتُها تغيراً جذريّاً منذ تسعينات القرن الماضي حينما كانت منظمات المجتمع المدني تشارك بفعاليّة في مراجعة القوانين التي تنظّم عملها. وعندما أدّت التغييرات في السياسة الاقتصادية إلى تحرير الاقتصاد وتراجع دولة الرفاه، تراجعت قدرة الحكومات على توفير الخدمات لمواطنيها. ولذلك، عندما ضعُفت قدرة المواطنين على الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، سارعت منظمات المجتمع المدني إلى ملء الفراغ.

11- وما برح التأثير الكبير للانتفاضات العربية على أوضاع المجتمع المدني في المنطقة سارياً. فالمنطقة لا تشهد تزايداً للتعددية السياسية فحسب، بل تشهد أيضاً ظهور شبكات كبيرة من الجهات الفاعلة الإنمائية غير الحكومية. وهذه الشبكات تتضمن جمعيات خيريّة، ومؤسسات، ومنظمات دينيّة، ومجموعات مدنيّة، وناشطين، ومراكز فكر، وشبكات إعلام ومناصرة، ونقابات عمّال، وحتى أحزاباً سياسيّة. ومن خلال مناصرة الحقوق، وتوفير الدراسات المرتكزة على الأدلّة، وتشكيل الرأي العام على الصُعد المحليّة والوطنيّة والإقليميّة، وتجميع الخبرات والدروس المستفادة، يمكن لهذه المجموعات أن تساند الحكومات في تعزيز دورها في صياغة السياسات الإنمائية التي تعكس مطالب المواطنين، وأن تحرِص في الوقت عينه على ردع الفساد، وبالتالي ضمان استجابة ملائمة لالتزامات الحكومات على الصعيد المحلي وتجاه المجتمع الدولي.

12- وفي هذا السياق، اضطلعت الإسكوا بدور هامّ في تمكين المجتمع المدني وتوفير استجابات محدّدة الهدف على ثلاثة مستويات رئيسية، من خلال ما يلي: (أ) تعزيز قدرة الحكومات على اعتماد نَهج للحوكمة يكون أكثر تشاركية؛ (ب) تزويد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالمعرفة والأدوات اللازمة لتعزيز قدراتها على المشاركة في عمليات وضع السياسات؛ (ج) تيسير إنشاء لجان خبراء وطنية مؤلّفة من جهات فاعلة حكوميّة وغير حكومية لتعزيز نَهج الإسكوا القائم على التنمية بالمشاركة.

13- واعترافاً منها بمساهمة الجهات الفاعلة التابعة للمجتمع المدني في التنمية الوطنيّة والإقليميّة، قادت الإسكوا منذ عام 2013 سلسلة من الحوارات مع هذه الجهات لمناقشة الاتجاهات والتطورات في مجالات المشاركة المدنيّة والعدالة الاجتماعيّة والمشاركة. وبلغت هذه الحوارات ذروتها بعقد مشاورات عربيّة إقليمية مع منظمات المجتمع المدني، وذلك بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية التي حدّدت أولويّات الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 من منظور المجتمع المدنيّ. وقد أُدرج الإعلان الذي خلُصت إليه هذه المشاورات في تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي قُدّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عمليّة التنمية لما بعد عام 2015. وعلى نحو متزايد، ساعدت الحوارات بين منظمات المجتمع المدني والإسكوا في تقييم التغييرات والتطورات الأساسية التي شهدتها هذه المنظمات، وفي مناقشة التحديّات الماثلة أمام نشاط المجتمع المدني والفرص المتوفرة له، وتأثير ذلك على المواطنة وعمليّات الانتقال السياسي في المنطقة.

14- ومع بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بدأ عهدٌ جديد من سماته زيادة دور المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة ورصدها على المستوى الإقليمي، إذ سنحت الفرصة لتعزيز شراكاته مع الإسكوا. وفي هذا السياق، أُنشأت ستون شبكة ومنظمة تابعة للمجتمع المدني وتهتمّ بمجموعة واسعة من القضايا الإنمائيّة **منصةً إقليميّةً لمنظمات المجتمع المدنيّ تُعنى بخطة التنمية المستدامة لعام 2030**، بهدف تعزيز المشاركة الجماعيّة لمنظمات المجتمع المدنيّ في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة واستعراضها في المنطقة. وعَقدت المنصة أول اجتماع لها يومَي 22 و23 نيسان/أبريل 2018 في بيروت بالشراكة مع الإسكوا، واعتمدت وثيقةً ختاميّة أدرجت فيها رسائل هامة وحددت فيها أهدافها الرئيسيّة للمستقبل. وعُرضت الرسائل الأساسيّة للمنصة والمتعلقة بتنفيذ الخطة خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة في عام 2018، وأُدرجت في التقرير الذي قُدّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2018.

ثالثاً- الآلية الإقليمية للشراكات الإنمائيّة في منطقة الإسكوا

15- في ضوء كل ما تقدم، تسعى شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا إلى البناء على جميع المبادرات المتخذة، وإلى الاستفادة من خبرتها في تيسير الحوار بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي تشجيع الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء آليّة إقليميّة للشراكات في سبيل التنمية، مع التركيز على القضايا المتعلّقة بالعدالة الاجتماعيّة والمشاركة. والهدف العام من هذه الآليّة هو مساعدة الجهات المعنية في البلدان الأعضاء، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميّون والمنظمات غير الحكوميّة وشبكات المجتمع المدني، على المشاركة في المشاورات حول أولويّات التنمية الرئيسية الوطنية والإقليمية، وعلى تطبيق الآليّات والأدوات القائمة على المشاركة في عمليّة وضع السياسات وفي العمليات التي تعزّز العدالة الاجتماعيّة للجميع.

16- ويسترشد إنشاء هذه الآلية بالأسئلة التالية:

1- ما الأساس المنطقي لإنشاء آلية إقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا؟

- **المساهمة في مناقشة وتنفيذ النموذج الإنمائي الجديد للمنطقة.** يشكّل النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية وأساليب الحكم التشاركيّة ركائز أساسيّة للنموذج الإنمائي الجديد لمنطقة الإسكوا. وعلى الرغم من نجاح منظمات المجتمع المدني في التخفيف من تأثّر المجموعات السكانية الضعيفة بالأزمات المختلفة، لم تتمكّن هذه المنظمات من الإسهام بفعاليّة في تطبيق هذا النموذج. ويُعزى ذلك، جزئياً، إلى أنّ جهودها بقيت متشرذمة أو مجزّأة، وإلى أنّ ضعف قدرتها على التوصل إلى توافق في الآراء حال دون ارتقائها إلى مستويات صنع القرار. وسيؤدي إنشاء منصة إقليمية تجمع بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى تمكين فئات المجتمع المدني، وسيتيح لها بناء التحالفات والائتلافات الضرورية لتشكيل الرأي العام، وتوليد المزيد من الزخم من أجل تغيير السياسات محليّاً ووطنيّاً وإقليميّاً.

- **سد الهوّة بين واضعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.** باستثناء عدد من المحاولات الخجولة، لا تزال هُوّة واسعة تفصل بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والعملية السياسيّة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن شأن إنشاء منصة مشتركة أن يتيح للحكومات **الوصول إلى مصدر موثوق للمعلومات** حيثما تكون السياسات المرتكزة على الأدلة ضعيفة، وتلبية مطالب المواطنين بشكل أفضل. وفي الوقت نفسه، سيتيح هذا الحيّز المشترك لمنظمات المجتمع المدني اقتراح نُهُج

مبتكرة وتشارُك أفضل لممارساتها في مجال المشاركة في برامج العدالة الاجتماعيّة، ممّا سيؤثر إيجابياً على شمول الجميع وبناء الديمقراطيّة والمشاركة المدنيّة في الدول الأعضاء.

- **تعزيز قدرة الإسكوا على تلبية الاحتياجات الإقليميّة وعلى أداء وظائفها الأساسيّة بوصفها مركزاً للفكر وبيتاً للمشورة ومنبراً للمنطقة.** ستكون الآليّة الإقليميّة، التي ستتيح خبرات وحوارات هناك حاجة كبيرة إليها، أداةً لدعوة شرائح المجتمع المدني المتعدّدة إلى الحيّز نفسه، وسبيلاً لنقل المعرفة والمشورة القيّمة إلى مناقشات الإسكوا وجهودها في تحليل السياسات وتحديد الأولويّات على الصعيد الإقليمي. وستستعين الإسكوا بهذه الإسهامات، بوصفها نصائح لعمل آلية جهازها الحكومي وهيئاته الفرعية. وأخيراً، ستساعد هذه الآليّة في إنشاء روابط وأوجه تآزر بين عمل الجهات الفاعلة الإنمائية من غير الدول وعمل الإسكوا المعياري والتنفيذي.

- **الاستجابة لتوجيهات الأمم المتحدة بشأن إشراك أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات المذكورة سابقاً.** إنّ تنشيط الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا سيوفّر للمجتمع المدني العربي منبراً للإعراب عن آرائه في العمليات التنموية في الأمم المتحدة، كما سيضمن اتّسام هذه العمليات بالإنصاف والشفافية. ومن شأن ذلك تعزيز المواءمة بين برامج منظمات المجتمع المدني على الصُعد الوطنية وتوجّهات السياسات على الصعيد العالمي، وبناء قدرة المجتمع المدني في المنطقة على العمل يداً بيد مع الأمم المتحدة، والمساهمة في المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية الأساسية.

2- ما دور الآلية وأهدافها المرجوّة؟

17- إضافة إلى هدفها العام، ترمي الآلية الإقليمية تحديداً إلى:

- **تأييد ومناصرة** إطار العمل الإقليمي للعدالة الاجتماعية (2018-2019) التي تعمل عليه الإسكوا، على أساس نَهج الترابط بين المساواة والشمول والعدالة؛

- **دعم** واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في بناء شراكات طويلة الأجل، وفي التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، وذلك من خلال العمل كنظامٍ للإنذار المبكر وتزويد هذه الجهات بالمعلومات والأدوات اللازمة المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة؛

- **تعميم** الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، وإسناد تيسير الحوارات إلى الإسكوا؛ وتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة في تعميم مراعاة قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة في عمليات وضع الخطط الوطنية للتنمية؛

- **إنشاء** منصّة فريدة من نوعها تجمع بين واضعي السياسات ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة وتقييم وتقديم المشورة بشأن الأولويات الاستراتيجية والمعيارية والمتعلقة بالتعاون الفني في إطار عمل الإسكوا في المنطقة، وذلك في مجالات العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة؛

- **تعزيز** المشاركة الإقليمية وإعداد استجابة منسَّقة أو مساهمة إقليمية موحّدة في الأحداث الإقليمية أو العالمية الرئيسية التي تؤثر على الجهود الإنمائية في المنطقة، وذلك من خلال الجمع بين الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول، بما في ذلك الإسكوا، ومساعدتها على الإيفاء بوعودها، خاصّةً في ما يتعلق بكلّ من الهدف 10 و16 و17 من أهداف التنمية المستدامة.

3- لِم الإسكوا مؤهّلة لتيسير هذه الآلية؟

- تستفيد الإسكوا من مكانتها الفريدة لمناصرة الحقوق والمساواة والمشاركة، ولجمع كلّ الجهات المعنيّة من الدول وغير الدول لمعالجة هذه القضايا على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

- يشجع النَهج الذي تتبعه الإسكوا على نشاطٍ مدني لا يتوقف عند حدود العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية، بل يشمل أيضاً تمكين المواطنين وإشراكهم في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها؛

- الإسكوا جهة إقليمية فاعلة نافذة، وبإمكانها أن تعزّز المواءمة بين الخطط العالمية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وذلك في إطار دورها كوسيط بين الجهات الفاعلة المحلية/الإقليمية وعمليات وضع السياسات العالمية؛

- من خلال إنشاء شراكات مع الإسكوا، استفاد عدد كبير من المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني من برامج بناء القدرات التي تديرها شعبة التنمية الاجتماعية في بعض المجالات كتنمية المجتمعات المحلية؛ والحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة؛ والمشاركة السياسية للشباب؛ والشراكة في الحكم الديمقراطي؛ وتعميم مراعاة العدالة الاجتماعية والمساواة في التخطيط الإنمائي وفي إعداد مقترحات التمويل؛ ومؤخراً في تحقيق المواءمة بين جهود التنمية المحلية والأولويات الدولية، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

4- ما هي سُبُل تطبيق هذه الآلية؟

18- سوف تتخذ الآلية شكل مشروع، وستُنفّذ في إطارها عدّة أنشطة مترابطة، وذلك بسُبُلٍ متعدّدة وعلى مستويات مختلفة من المشاركة.

أولاً- المشاركة الإقليمية: ستعمل شعبة التنمية الاجتماعيّة مع الدول الأعضاء ومجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني، من خلال سلسلة من الأنشطة المعيارية وأنشطة التعاون الفني لإرساء أُسس هذه الآلية. ومن هذه الأنشطة:

- **سلسلة حوارات:** في المبدأ، تهدف هذه الحوارات إلى تقييم التغيُّرات والتطورات الأساسية في أوضاع ناشطي المجتمع المدني ومنظماته في المنطقة، وإلى مناقشة الدور المتغيّر لهذا المجتمع والتحديات المستجدة الماثلة أمامه والفرص المتاحة له خلال الفترات السياسية الانتقالية. ويُستعان بنتائج هذه الحوارات كإطار توجيهي للعمل المعياري للإسكوا في مجالَي العدالة الاجتماعية والمشاركة. وسوف تنتهز الإسكوا فرصة انعقاد منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الذي ينعقد في بيروت في 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019 لمناقشة إطار عمل الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا والاتفاق على خارطة طريق لتنفيذها. وستتعاون الإسكوا مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لرفع مستوى المشاركة في الحوار؛

- **اجتماع تأسيسي للآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا:** ستنظم شعبة التنمية الاجتماعيّة اجتماعاً إقليمياً للدول الأعضاء في عام 2019، ستشارك فيه منظمات المجتمع المدني، لإطلاق الآلية الإقليمية للشراكات الإنمائية في منطقة الإسكوا بشكلٍ رسمي وتحديد هدفها/مهمتها

وخطة عملها وإنجازاتها المتوقعة. والوقت الأمثل لإطلاق الآلية سيكون بعد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية؛

- **وُرش عمل لبناء القدرات:** يهدف عقد وُرش العمل إلى تعزيز القدرات الوطنية على اعتماد نَهجٍ تشاركي في وضع السياسات، وإلى تعميم مراعاة مبادئ العدالة والمساواة والمشاركة في تصميم وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. وستنظَّم وُرش عمل خلال الفترتين 2018-2019 و2019-2020 بتمويل من موارد البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ومن موارد من خارج الميزانية (إن وُجدت). وستتنوع مواضيع وُرش العمل بحيث يشارك فيها مسؤولون حكوميون مختلفون ومنظمات تابعة للمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي. ووفقاً لاحتياجات البلدان وسياقها، ستقوم شعبة التنمية الاجتماعية بتصميم برنامج تدريب مختلط أو حسب الطلب مستخدمةً وحدات نموذجية محدّدة من أدوات بناء القدرات المتوفرة لديها والمتعلقة بالتنمية التشاركية، والسياسات التشاركية للحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، ومشاركة الشباب؛

- **إصدار نشرة التنمية الاجتماعية حول النتائج الرئيسية للآلية:** تقدّم هذه النشرة وصفاً لأهداف الآلية الإقليمية ووظائفها ونتائجها، وتتضمن توقعات حول سُبُل ضمان استمراريتها أو توسيع نطاقها. كما تقدّم عدداً من التوصيات إلى البلدان الأعضاء بشأن سُبُل الاستفادة من الزخم الذي تولده الآلية والاسترشاد به في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني وتحسين المواءمة بينها وبين توجهات السياسات الإقليمية والعالمية؛

- **إنشاء مجموعة من الأدوات الإلكترونية بغية الحفاظ على موارد الآلية ورقمنتها:** اعترافاً بأهميّة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات، سيتواصل تفعيل الآلية عن طريق مجموعة أدوات إلكترونية تشمل موارد معرفية وخبرات مكتسبة. وستُستخدم هذه الأدوات كمنصّة تفاعلية ومستودع إلكتروني للمعارف يتضمن منتجات معرفية ومنتجات تتعلق ببناء القدرات في مجالات العدالة الاجتماعية والمساواة وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني في عمليات صنع السياسات العامة. وستشمل هذه الأدوات أيضاً منتدى إلكتروني لتفعيل النقاشات، ما سيتيح لهيئات المجتمع المدني التعبير عن شواغلها واقتراح المبادرات والمشاريع.

ثانياً- المشاركة المؤسسية: بهدف إضفاء الشرعية والدعم اللّازمين على الآلية، تقترح شعبة التنمية الاجتماعية الأنشطة التالية:

- **إعداد وثيقة موضوعية تداولية** لآلية التنمية الإقليمية (أو لإطار العمل الإقليمي للعدالة الاجتماعية المذكور سابقاً، وتضمينها قسماً حول دور الآلية). ويُقدّم التقرير خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية (على الأرجح خلال النصف الأول من عام 2019) لإقرار إطار العمل واعتماد التوصية المتعلقة باعتماده وبإنشاء هذه الآلية؛

- **المشاركة في اجتماعات الإسكوا بما فيها اجتماعات آلية الجهاز الحكومي للإسكوا وهيئاتها الفرعية:** عند الطلب، و/أو بوصف الآلية هيئةً استشارية، ستتم دعوة ممثلين مختارين عنها، وخصوصاً من منظمات المجتمع المدني، للمشاركة بالتناوب في الاجتماعات الإقليمية الرئيسية التي تعقدها شعبة التنمية الاجتماعية، ومنها اجتماعات الخبراء المتخصصة واجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية، وذلك كنقطة انطلاق، ثمّ في اجتماعات الإسكوا التي تشمل عنصراً اجتماعيّاً مهمّاً (كآلية التنسيق الإقليمي ودورة الإسكوا الوزارية). والهدف من هذه المشاركة هو المساهمة في المناقشات

حول المجال المواضيعي الذي تركز عليه هذه الاجتماعات، وإسداء المشورة بشأن توجّهات عمل الإسكوا المتعلّق بالبرامج والسياسات العامة على وجه الخصوص، وضمان الاتساق المواضيعي وعلى صعيد السياسات بين عمل المجتمع المدني وعمل الأمم المتحدة بشكل عام.

ثالثاً- المشاركة العالمية:

- بحسب المواضيع والموارد المتاحة، يمكن للإسكوا أن تطلب من مجموعة مختارة من أعضاء الآلية المشارَكة، بالتناوب، في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي تنظمها الإسكوا وفي اجتماعات برامجها الفرعية قبل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أيضاً أن تجتمع هذه المجموعة بناءً على طلب الأمانة التنفيذية للإسكوا من أجل التحضير للمشاورات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمناء التنفيذيين؛

- وبالتشاور مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، يمكن دعوة ممثلي الآلية من المجتمع المدني للمشاركة في منصّة منظمات المجتمع المدني المنشأة حديثاً والمعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تجتمع على هامش المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة. وستتناول المنصّة مواضيع المنتدى العربي للتنمية المستدامة إضافةً إلى أولويات إنمائية أخرى، وستقدم تقريراً حول مضامينها الرئيسية إلى المنتدى. كذلك، سيتم عرض نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة وتوصياته خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5- ما هي الجهات الأعضاء في الآلية؟

- سيكون باب المشاركة في الآلية مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء في الإسكوا. وسيُطلب من هذه الدول تعيين ممثل من وزارة التنمية الاجتماعية بوصفه جهة التنسيق الدائمة لدى الآلية؛

- ستتعاون الإسكوا مع شريكيْن استراتيجييْن رئيسييْن لطالما أيّدا مهام الإسكوا وعملها في مجالات العدالة الاجتماعية والمشاركة، وهما شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، والقسم المعني بالمجتمع المدني في جامعة الدول العربية، في تفعيل هذه الآلية الإقليمية؛

- في الأساس، سيتم اختيار أعضاء المجتمع المدني الذين سيشاركون في الآلية من قائمة الشبكات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني (المرفق). ويتم اختيار الأعضاء بالتناوب كل سنتين، من أجل ضمانِ تمثيلٍ أوسع نطاقاً لهذه المنظمات. وفي ما يلي المعايير المحدَّدة لاختيار هؤلاء الأعضاء:

(1) شبكات المنظمات المعتمَدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المؤهَّلة لذلك؛

(2) المنظمات ذات التغطية الجغرافية الواسعة على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي؛

(3) المنظمات التي تعمل على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، وعلى فئات اجتماعية متعدّدة؛

(4) مجموعة من المنظمات أو الجمعيات التي يمكنها أن تمثل القدرات المتنوعة ومجالات العمل المختلفة للمجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومجموعات المناصرة ومراكز الفكر.

المرفق

قائمة مقترحة بأهم مراكز الفكر والصناديق والمنظمات غير الحكومية وشبكات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية(*)

- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية: برامج المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية
- مؤسسة الأصفري: برامج لتمكين المجتمع المدني والشباب
- مبادرة الإصلاح العربي
- منتدى البدائل العربي للدراسات
- المركز اللبناني للدراسات السياسية
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- مركز بروكينغز الدوحة
- صلتك، قطر
- منظمة الشفافية الدولية (لبنان)
- التحالف العالمي للشباب في الشرق الأوسط أو منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ورشة الموارد العربية
- هيومن رايتس ووتش (شعبة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
- مركز كارنيغي للشرق الأوسط
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- المعهد العربي لحقوق الانسان
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد
- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
- معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية
- المعهد العربي لإنماء المدن
- العربية لحماية الطبيعة
- المركز المعني بالمشاركة المدنية والخدمة المجتمعية، الجامعة الأمريكية في بيروت
- مؤسسة الملك خالد الخيرية
- برنامج الخليج العربي للتنمية
- الفضاء الجمعوي – المغرب
- المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة
- مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحث

(*) الجدير بالذكر أن هذه القائمة هي مجرد اقتراح، وليست شاملة أو نهائية.